

تراجع النموذج الراينى

بما أن التفوق الاقتصادى والاجتماعى للنموذج الراينى قد اتضحت معالمه ، فمن الواجب إذن أن نراه منتصرا فى المجال السياسى . فالبلدان الراينية القوية بنجاحاتها يجب أن تكون محصنة منطقيا ، ضد التأثيرات « والفيروسات » الوافدة من خارجها . كما يتعين على أى حال ألا تستهويها إغراءات ما وراء الأطلنطى أو أن يشير لها حقا الضجيج البراق لاقتصاد الكازينو .

غير أن المفارقة العجيبة قضت بأن يحدث العكس . فالنموذج الراينى يخضع بشكل مباشر للتأثيرات السياسية ، والإعلامية ، والثقافية لمنافسه الأمريكى . كما أن الواقع يشير إلى أنه لا يكف عن التقهقر سياسيا . ولا ينطبق ذلك فقط على البلدان المترددة أو الموزعة بين النموذجين ، بل عليه أيضا وفى عقر داره .

فلاستجابة للإغراء الأمريكى تظل قوة حتى أن البلدان التى تجسد النموذج الراينى وتتمتع بنجاحاته تستسلم لسحره وتصبح ضحية لأوهامه . وهذا يعنى أن هناك تطورات فى هذه البلاد « وانسياقات » اقتصادية ومالية واجتماعية ملحوظة ، ترمى إلى زعزعة أسس هذا النموذج ذاتها . وسأكتفى هنا بإيراد بعض الأمثلة .

فخ اللامساواة

لقد سبق أن قلنا أكثر من مرة إن النموذج الراينى أميل نسبيا إلى المساواة بالمقارنة مع منافسه فيما وراء الأطلنطى ، وهذا الواقع يجعله متماسكا إلى حد كبير ، كما يسهم فى الحفاظ على التفاهم الاجتماعى الذى يحقق له المزيد من الفوائد . بيد أن هذه المساواة النسبية القائمة تتراجع شيئا فشيئا . ويظهر الشراء الجديد المصحوب بالضجيج والذى يتم جمعه بسرعة . وهذا واضح بشكل خاص فى اليابان حيث سجلت

تلك الظاهرة خروجاً غير مألوف على الماضي .

والواقع أن النمو الاقتصادى المدهش فى اليابان ، بعد الحرب ، أفاد على نطاق واسع أكبر عدد من سكان البلاد ، مع أن أغلب الثروات الكبيرة قد دمرها النزاع . وقد تمت ديمقطة التعليم فى حركة عريضة للتدرب على الديمقراطية ومحاكاة أمريكا . ونشأت بالتدريج الطبقة المتوسطة اليابانية ، حتى أن النهضة الاقتصادية قامت فى اليابان على أسس المساواة النسبية . وبالطبع استفاد البعض من إعادة البناء أكثر من غيرهم ، وظهرت ثروات جديدة ، غير أنها ظلت غير صارخة ومقبولة . فقد اكتسبت مشروعاتها إلى حد ما من خلال قسوة عمليات إعادة التعمير والجدارة الشخصية ، الحقيقية منها أو المفترضة ، وهى لم تنل من التفاهم اليابانى المحتشم والمتقشف ، حتى منتصف الثمانينات .

على أن الوضع لم يعد كذلك الآن . فقد ظهرت طبقة من الأغنياء الجدد ، ارتمت فى أحضان الاستهلاك والبذخ وراحت تتباهى به . وهناك فى المقام الأول ملاك الأراضي الذين جنوا ثروات طائلة عن طريق موجة ارتفاع أسعار العقارات والأرض الحضرية ، والمقاولات ، والمضاربات فى البورصة . ورسى الخبراء أن هاتين السوقين - العقارات والبورصة - حققتا فائض قيمة بلغ ٤٠٠ ألف مليار ين (٢٠ ألف مليار فرنك فرنسى) . وبالطبع لم يستفد من مصدر الإثراء هذا سوى البعض .

ففى طوكيو ، وأوساكا ، والمدن الكبرى ، أصبح ملاك قطع أرض صغيرة فى المواقع « السقع » من كبار الأثرياء ، حتى أن المجتمع اليابانى بات منقسماً تماماً إلى قسمين : الملاك والآخرين . وهؤلاء الذين يمثلون ٧٠٪ من السكان يتعين على غالبيتهم أن يرضخوا لاستحالة حصولهم على ملكية ، أو أن يواصلوا الادخار من أجل هذا الهدف بأمل يتضاءل . وهو ليس أى أمل . فبعد الحرب ، كان الحصول على ملكية من الأحلام الفردية الكبرى المنقولة عن أسلوب الحياة الأمريكى ، بل وحرثياً (MAI HOMU) بلغة الأمريكيين ! وهذا الحلم الذى يتبدد يجسد ظاهرة عامرة بالرموز وأحاسيس الحرمان .

والثروات الجديدة التى تحققت فى اليابان ليست مقبولة بسهولة كما كان الحال فى الماضى ، وذلك على الأقل بسبب ظهورها شبه المفاجئ . فهى لم تتمتع ، بعبارة أخرى ، بالشرعية التى يضيفها عليها الزمن . فالملاك يستطيع أن يحصل حالياً على مليارات الين فى زمن قياسى ، بل وحتى دون أن يضطر إلى بيع الأرض ليحصل على

فائض قيمة . فثروته الطائلة تسمح له باقتراض المال بسعر مناسب والاستفادة من المضاربات المالية ، وهو مالا يمكن أن يصل إليه من لا يملك . ولذا فإن كبار دافعي الضرائب فى اليابان ملاك تضاعفت أرصدهم عشر مرات بل مئة مرة خلال بضع سنوات .

ويتعارض ذلك بشكل مدعش مع تقاليد هذا البلد الذى ارتبطت فيه الرأسمالية دائما بالعمل والجدارة والجهد . وأغنياء الثمانينات الجدد لا يلقون قبولا .

ومما يضاعف من عدم القبول هذا ، كون هذا الثراء المفاجئ والمتهور الذى تتمتع به أقلية ، مصحوبا بانتشار عادات استهلاكية جديدة . فقد ظهر الترف والأبهة والاستعراض والاستعلاء الاستهلاكي فى اليابان . وتعرف ذلك جيدا بيوت الأزياء الراقية ومحلات العطور ومصدرو الأنباء الفاخرة وكبار الجواهريّة الذين توجد لديهم فروع فى اليابان . لقد تحول أحفاد الساموراي والكاميكاز إلى نرجسين مولعين بمستحضرات التجميل يدأون يومهم باستخدام معجون لمنع التجاعيد على وجوههم . وهكذا زادت مبيعات الماس بنسبة ٥٨٪ بين سنتي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . وترتفع نسبة المبيعات من السيارات الفاخرة (مرسيدس ، وبورش، ورولز رويس ، وچاجوار وفرارى) بنسبة ١٠٠٪ سنويا . والأغنياء الجدد يطلق عليهم أحيانا تسمية الـ (BENZ - SOKU) ومعناها حرفيا «بتوع المرسيدس» .

وهكذا يخوض المجتمع الياباني سباقا على الاستهلاك يقلب عاداته رأسا على عقب ، ويصدم تقاليده ، وينال من قيمه ويتم كل ذلك بصورة كاريكاتورية ، كما لو كان الغرض تعويض الزمن الضائع . وهناك برنامج تلفزيونى فى اليابان خاص بالشراء (TELESHOPING) ، يعرض فى منتصف الليل ، وهو يحظى مع ذلك بنسبة مشاهدة عالية . وفى هذا البرنامج يعرض للبيع على سبيل المثال قصر فى تورين بفرنسا بمبلغ ١٠ مليون فرنك ، أو سيارة رولز رويس كانت ملكا لدوقة كنت ، أو سيارة فيات متواضعة كانت خاصة باليابا فى الستينات . لقد أصبح الأغنياء الجدد اليابانيون مرادفين للبرجوازيين الانجليز الذين أثروا فى نهاية القرن التاسع عشر ، أو لهؤلاء الأمريكيين المتبرجين فى الخمسينات الذين كانوا يراهنون بملايين الدولارات فى كازينوهات الكوت دازير . فقوة البين ، وسحر المال ، والرغبة فى الظهور ، غيرت العقليات .

وضروب اللامساواة هذه التى أصبحت صارخة أكثر من أى وقت مضى لم تعد

مقبولة ، وتشعر نسبة كبيرة من اليابانيين أنها أصبحت مقصاه . وقد أجاب ٦٢٪ من اليابانيين الذين وجهت لهم صحيفة أساهي شيمبون السؤال التالي فى استطلاع للرأى : « هل حياتك ميسرة ؟ » أجابوا بالنفى . ويرى ٦٠٪ منهم أن اللامساواة ستزيد بشكل خطير . والواقع أن الأغلبية الصامتة غدت تدريجيا أقل استعدادا لقبول أسلوب الحياة التقليدى المتمثل فى العمل والادخار والإخلاص للوطن .

وظواهر التأمرك هذه التى تنتشر بالأخص وسط الشباب قد تترتب عليها عواقب ملموسة بالنسبة للاقتصاد اليابانى . فالتعلق بكل جديد والأولوية التلقائية التى تحظى بها المنتجات الأجنبية الفاخرة تنالان من الروح القومية التى تميز بها الاقتصاد اليابانى ، وكانت خير ضامن لفائضها التجارى . كما أن العادات الجديدة المكتسبة تؤثر سلبيا على اعتياد العائلات على الادخار ، وهو كما جاء من قبل ، أحد مصادر قوة الاقتصاد . وقد بدأ هذا الهبوط على أى حال ، إذ انخفض معدل الادخار بالنسبة لإجمالى الدخل المتاح من ٢٤٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ١٦٪ فى عام ١٩٨٩ . وبردت همة أعداد كبيرة من اليابانيين فى الادخار لأسباب عديدة ، خصوصا صعوبة امتلاك مسكن .

أما الإخلاص الكامل للمنشأة وعبادة العمل ، اللذان لا يزالان يثيران دهشة العالم الخارجى ، فقد تأثرا بالاكتشاف التدريجى للملذات والاستهلاك على نطاق واسع . وقد وصل الأمر بالفعل إلى حد السخرية أحيانا من تفانى الكوريين فى عملهم . والبلدان الصناعية التى تهددها الصادرات اليابانية تراقب تلك التطورات التى يشهدها المجتمع اليابانى ببعض الآمال ، وترى أنها بؤادر ضعف لا مفر منه سيحل بمنافسها الرئيسى .

تعرض الوفاق للأخطار

يتعرض الوفاق الاجتماعى المعهود فى العديد من بلدان النموذج الرائى للتراجع . فالوفاق والأولويات التى يقوم على أساسها تعتمد على تفوق المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وقوة النقابات والتنظيمات الاجتماعية ، وأسلوب إدارة المنشآت .

وتقهقر الإحساس الجماعى أمام تصاعد الفردية واضح بشكل خاص فى السويد ، فقد غدت الدولة الراحية تلقى الاعتراض ، وقد تعرضت العديد من الكتابات فى السنوات الأخيرة لـ « نهاية النموذج السويدى » . ويرى العديد من رجال الاقتصاد ، ومن بينهم

التابعين للحكومة أن الرعاية الاجتماعية شبه الكاملة تكلف الاقتصاد ثمنا باهظا بكل تأكيد . فالاستقطاعات الإجبارية الشديدة الوطأة تدفع دائما العناصر الأكثر دينامية إلى ترك البلاد ، وتحمل المنشآت على الاستثمار فى الخارج . وقد تزايد تدفق الاستثمارات السويدية فى الخارج بشكل ضخم ، إذ ارتفع من ٦,٩ مليار فرنك فى عام ١٩٨٢ إلى ٥١,٦ مليار فى عام ١٩٨٩ . ومن جهة أخرى لا يشجع النظام الضريبي إطلاقا على الادخار ، وبات معدل ادخار العائلات سلبيا .

ولندكر بهذه المناسبة أن ما يجرى فى السويد سابقة تستحق التمعن فيها بالنسبة لفرنسا : فالبلد الذى يكون معدل الاستقطاعات الإجبارية فيه ، وبالأخص الاشتراكات فى التأمينات الاجتماعية المبنية على الأجور ، أعلى بدرجة كبيرة بالمقارنة مع البلدان المجاورة ، يجب أن يتوقع خسائر جوهريه من هذا النوع .

وتقهقر الروح المدنية يجعل العاملين بالأجر أكثر فأكثر ميلا إلى إساءة استغلال سخاء النظام الاجتماعى . وكما يقول السويديون أنفسهم : البلد حقق رقمين قياسيين : الرقم القياسى فى سلامة الصحة ، والرقم القياسى فى الإجازات المرضية . فهذه الإجازات تبلغ ٢٦ يوما لكل عامل فى السنة الواحدة . ولا محل للعجب بهذا الصدد لأن التأمينات تدفع بالكامل أجر أيام الإجازات المرضية ، ولأنه لا توجد عمليا أى رقابة على تلك الإجازات . كما أن الغياب يحقق هو أيضا أرقاما قياسية فى المنشآت الكبيرة ، وكثيرا ما يصل إلى نسبة ٢٠٪ التى لا تعقل .

وبصفة عامة بدأ السويديون يتجهون نحو الاستفادة من النظام دون أن تشغلهم عواقب سلوكهم على مصيره ، وقد جاء فى دعاية لاقصاى سويدي : « التأمينات الإجبارية تعمل بشكل جيد للغاية طالما لم يتعلم الناس كيف يستفيدون منها » .

وسرعان ما ظهرت ردود فعل ذلك الانزلاق . فقد أعلنت حكومة السيد كارلسون الاشتراكية الديمقراطية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ عن تخفيض نفقات الدولة بحوالى ١٥ مليار كرونة سويدية (١٣,٥ مليار فرنك فرنسى) ، وبدأت فى تحرير الاقتصاد فخفضت الضرائب وألغت القواعد المنظمة لعمل البنوك وللتحركات الدولية لرؤوس الأموال وخفضت الدعم المقدم للزراعة .. الخ .

والواقع أن « النموذج السويدي » الشهير يواجه مصاعب ، بعضها يعود إلى بداية

الستينات . وقد كتبت الفايينشال تايمز تقول فى ٢٩ اكتوبر ١٩٩٠ : « الواقع أن الاقتصاد السويدى بدأت تظهر عليه أعراض جمود مثيرة للقلق . فقد كان معدل نموه أسرع من كافة بلدان العالم - باستثناء اليابان - منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنه راح يتباطأ ، فقد ضعف نمو الانتاجية ، وسجل ميزان المدفوعات عجزا [...] غير أن ارتفاع الأسعار والأجور فى سوق العمل المحدود قضيا على قدرة البلاد على المنافسة » .

بيد أن أهمية حالة السويد تمكثنا من تقدير الجانب الحقيقى على نطاق العالم فى الثورة المحافظة الجديدة الريبجانية - التاشرية . لقد أدركت السويد الاشتراكية الديموقراطية الآن ، على غرار إنجلترا العمالية ، أنها تمادت فى الاتجاه التضامنى الذى يبدأ بنوايا طيبة وينتهى بالتردى فى اللامسؤولية وبعض التكاسل الذى يؤدى ، كما حدث ، إلى انخفاض مستوى المعيشة نسبيا ، والتضخم ، وعدم التوازن الخارجى . ففى المعركة بين الرأسماليين كانت السويد أول من لحقت به الهزيمة فى المعسكر الرائى .

الفردية وتعداد السكان

قد ندهش لإدراج مشاكل التعداد السكانى فى الفصل الخاص بتراجع النموذج الرائى . هل هناك ما يبرر ذلك؟ نعم إذا ما وافقنا على أن انخفاض عدد السكان يعبر دائما عن تقدم الروح الفردية ويصحبها فكل بلدان النموذج الرائى تواجه اليوم انخفاضا فى عدد سكانها يثير القلق . فليس هناك معدل مضمون لتجدد السكان (١، ٢ طفل عن كل امرأة) . والنتيجة المترتبة على ذلك هى تقلص عدد السكان فى اليابان والمانيا مع تضاعف عدد غير القادرين على العمل بالنسبة للعاملين ١،٥ مرة ليصلوا إلى ٦٠٪ من السكان .

وهذا التطور يجرى فى كل البلدان المتقدمة ولكنه ملحوظ بشكل خاص فى هذين البلدين . ولعل تفسير ظاهرة الهبوط المستمر الذى تسجله كل من اليابان والمانيا ، ربما كان سببه قدرا أقل من الأمل فى المستقبل ، والرغبة فى التمتع بحياة مريحة ، والميل الملحوظ أكثر فأكثر إلى إثثار الفردية . لقد جاء فى عنوان لجريدة الموند فى ٢٥ إبريل ١٩٨٩ : « المانيا تخشى المستقبل » . وفى اليابان ، تدفع الضغوط الاقتصادية والمالية والاجتماعية (كالمسكن) هى أيضا الأسر إلى الحد من عدد الأطفال .

وكثيرا ما تم وصف العواقب شبه الحسائية لتلك التراجعات فى عدد السكان على

حيوية الاقتصاد: نقص فى أعداد اليد العاملة ، وارتفاع تكلفة غير القادرين على العمل ، والأزمة التى تترتب على ذلك بالنسبة لنظام المعاشات ، وتزايد تكلفة الرعاية الاجتماعية نتيجة لتناقص عدد المشتركين.. الخ . على أنه يتعين أن نضيف إلى ذلك قدرا أقل من فعالية البحث الذى يحتاج إلى أعداد أكبر من العلميين ، ومخاطر تراخى الاقتصاد بوجه عام ، والميل إلى الانطواء الناجم عن المجتمعات التى تدب فيها الشيخوخة . وبملى المنطق على البلدان الرأبينة التى تتعرض لتناقص عدد سكانها أن تضع فى اعتبارها المصلحة العامة وأن تنتهج سياسات نشطة فى مجال تشجيع الإنجاب .

ولم يحدث ذلك . وتتردد الحكومات فى إتخاذ إجراءات لن تكون معهودة بالضرورة ولا يوجد ضمان لفعاليتها .

غير أن هذه التوقعات تغيرت بشكل عميق نتيجة للضغط الشديد الذى يمارسه المرشحون للهجرة القادمون من الشرق .

عادات ومطالب جديدة

وهناك مثل آخر لتطور العادات تقدمه لنا العلاقات القائمة حاليا بين البلدان الرأبينة والعمل . لقد علمنا من قبل أن ساعات العمل فى ألمانيا من أقلها بين بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية . ولا يزال هدف النقابات فى المدى المتوسط جعل ساعات العمل الأسبوعية ٣٥ ساعة . والظاهرة تبدو للانباء بدرجة أكبر لأنها جديدة نسبيا .

ففى هذا البلد الذى كان العمال يضحون فيه حتى عهد قريب بكل شئ من أجل عملهم ومنشآتهم ، بدأ يظهر إحساس بالسأم والفتور . واليابانيون يحصلون حاليا على أسبوع إجازة واحد فى السنة ، ولكن الأجيال الجديدة تطالب بالمزيد : أسبوعين أو ثلاثة على الأقل . وعلى أى حال فإن الحكومة تشجع هذه الحركة ، واقترحت تخفيض ساعات العمل من ٤٤ ساعة إلى ٤٢ ساعة فى الأسبوع ، دون أن تنجح . ومن علامات تحولات الزمن أن الصناعات الترفهية تسجل نمو استثنائيا منذ بضع سنوات . وبدأ يظهر اتجاه فى الرأى العام يدين بمزيد من القوة مساوئ الإفراط فى العمل . وتنتشر الصحف تحقيقات صحفية ودراسات حول عواقب الإجهاد فى العمل: التوترات، والموت المبكر، واضطراب الحياة العائلية.. الخ. وأجرت وزارة الصحة دراسة يتضح منها انتشار ظاهرة الموت

المفاجيء ، وسط العمال المجاهدين . وفقا لتلك الدراسة فإن ١٠ ٪ من البالغين من الذكور الذين يموتون كل سنة « قتلوا أنفسهم » بالعمل ، كما جاء حرفيا في هذا الدراسة .

وعلاوة على العواقب الفسيولوجية البحتة ، يتزايد القلق في اليابان إزاء العواقب الاجتماعية لذلك الواقع . فساعات العمل الطويلة ، والإجهاد المزمن يدفعان إلى الانتحار والطلاق وإدمان الكحوليات . وهنا تبدت حدود المعجزة اليابانية . ويرفض الشباب بمزيد من العلنية أسلوب الحياة الذى تفرضه تلك المعجزة . والحق أنه لم تعد تحركهم نفس الدوافع مثل آبائهم الذين كانوا مهمومين ، شأنهم شأن الألمان ، بإعادة تعمير بلدهم المهزوم الذى أضعفته الحرب وأذلته . أما الآن وقد عاد الرخاء وانتصر الين ، وأصبح اليابان يواجه الفوائض التجارية والمالية ، فقد تبدت الرغبة فى التمتع بالحاضر . وبالطبع لن يكون ذلك التطلع بلا عواقب على سير عمل « النموذج اليابانى » وعلى مجتمع راح يتعلم الحياة فى ظل حريات فردية ليست مألوفة لديه .

والى جانب الوهن الذى أصاب الإحساس الجماعى ، هناك انحسار نسبى - نسبى للغاية بالمقارنة مع الحالة فى فرنسا - حلّ بالحركة النقابية وإجراءات التفاوض الجماعى فى بلدان النموذج الرأبى ، وتلك مسألة منطقية إلى حد ما . ومن المعروف بالطبع أن تقلص الحركة النقابية ظاهرة دولية ، وقد أصابت كلا من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والسويد واليابان ، بل وحتى ألمانيا حيث فقد اتحاد النقابات ٨٠٠ ألف عضو . غير أن هذا الاتجاه له مغزى مختلف فى البلدان الرأبينة حيث تشكل النقابات دوما أحد دعائم التفاهم القومى .

والتخلى عن عضوية النقابات ملحوظ بشكل خاص فى السويد مثلاً ، حيث لحق الضرر بالمركز النقابى العام « اللو » نتيجة لتحرير سوق العمالة ، مما جعل إجراءات التفاوض الجماعى لا مركزية . (فأرباب العمل والعاملون هم الذين يلتقون الآن للتفاوض ، على صعيد كل منشأة ، لا على الصعيد القومى) . ومن مفارقات السوق أن تلك المرونة الجديدة ساهمت فى انفلات الأجور الذى نجم عنه التضخم ، وأساءت إلى القدرة التنافسية السويدية . وهذا يعنى أن الانضباط السابق فى مجالى الانتماء النقابى والأجور الذى كان اتحاد « اللو » يؤمنه أصبح فى مهبط الرياح . ونظرا لغياب التنسيق والترابط تنساق المفاوضات فى الكثير من الحالات وراء المزايدات التى يشجع عليها نقص اليد العاملة .

وبقدم لنا ذلك صورة جلية لمغبة ضعف النقابات ، مما يوفر دليلا إضافيا على أن المرونة وترك النقابات لا يعينان دائما المزيد من الفعالية .

وإذا كانت النقابات تضعف في العديد من البلدان الرأبئة فإن أساليب إدارة المنشآت تتعرض هى أيضا للانتقاد . فالتسلسل التدريجى المقنن بكل دقة حسب الأقدمية (وقد أوضحت من قبل مزاياء) يكون أحيانا سببا فى شل النشاط . ولم يعد العديد من الشباب اليابانى ، الذى حصل على مؤهلات عالية مستعدا لقبول الانتظار خمس عشرة سنة لكى يصبح رئيسا ، ومثلها أيضا لبلوغ منصب المدير . وبصفة عامة ترتفع الأصوات لشجب تلك الشكلىة الكاريكاتورية إلى حد ما التى تحكم العلاقات الهرمية . وبدأت تلك الأصوات تلقى آذانا صاغية . فقد ألغت نويونا ، وهى منشأة نموذجية ، لقب الرئيس الذى تشتم منه أبوية الأزمنة الغابرة . وفى المانيا تخطت سيمنز بنفس الطريقة عن عدة مراتب هرمية لتسريع تبادل المعلومات واتخاذ القرارات . أما نظام المجلس الإدارى ومجلس الرقابة فهو يتعرض بدوره لانتقادات شديدة ويؤخذ عليه بطؤه وثقله .

وهناك اعتراضات مماثلة فيما يتعلق بنظام الأجور ، وهى تكشف عن تأثير مباشر أو غير مباشر للنموذج الأمريكى الجديد . فالشباب الألمانى أو اليابانى الحاصل على مؤهلات عالية وتلقى تعليمه ولو جزئيا فى الجامعات الأمريكية ، يتلقى عروضاً من جانب الشركات الأجنبية التى تنشط فى بلديهما ، وينفذ صبرهم لزاء التدرج الهرمى للمرتبات المعتمد على الأقدمية والمؤهل . ويطالب هذا الشباب بأجور أعلى ، وبسرعة ، وبإيقاعات أسرع ، كما يشدد رفض النموذج التقليدى فى المنشآت التى تنمو بسرعة أكبر . فالكوادر الشابة تفضل بصراحة الإدارة التى تحقق قصص النجاح حسب الأسلوب الأمريكى ، على « خطط الترقية » الجرمانية أو اليابانية المتسمة بالتعقل والبطء .

وهنا أيضا يتألق بريق الأضواء الأمريكية من بعيد . وهذا التأثير - الذى قد يأسف له البعض أولا يأسف البعض الآخر - يتبدى أيضا على صعيد آخر ، ربما كان أساسيا .

إغراءات النشاط المالى

فى كل مرة أكدت فيها ، فى الفصول السابقة ، على المزايا التى تتوفر لمنشآت النموذج الرأبى عن طريق إمكانية الاستفادة من تواجد مساهمات ثابتة وتمويلات

مصرفية مأمونة ، رحت أفكر فى رد فعل صغار أصحاب الأسهم الذين سيقروون ذلك .
 والواقع أنهم يفضلون ، من جهة ، الارتباط بالمنشآت التى يستثمرون فيها أموالهم ،
 ولكنهم يرون من جهة أخرى أن أى « عرض علنى للشراء » ، هو عرض موجه لهم
 بالذات وبوسعهم أن يحققوا بيع أسهمهم المنشودة « الخبطة » الوحيدة التى أتاحت لهم .
 وهذا هو بالذات موضوع التشريع الخاص بعروض الشراء العامة ، أى إتاحة الفرصة
 لتلبية المصالح المشروعة لصغار أصحاب الأسهم بجعلهم يستفيدون من عرض أعلى من
 أسعار البورصة ، وهو الميزة التى تنفرد بها عادة نخبة المساهمين التى تملك حصصا
 كبيرة من الأسهم .

وأنا على دراية تامة بالفكرة القائلة بأن عدم تواجد عروض عامة بالشراء يعنى قدرا
 قليلا من المردودية . ونظرا لأننى غدت فى وضع المستجوب بهذا الخصوص فقد أجريت
 تحت إشرافى حسابا لفترة ممتدة لتطورات مؤشرات الأسهم بسعرها النقدى فى أربع
 بورصات من النموذج الراينى ، وهى بورصات فرانكفورت وزيورخ وامستردام وطوكيو ،
 وبورصتين انجلو - ساكسونيتين كبيرتين . ففى مقابل مئة دولار أودعت فى كل واحدة
 من تلك البورصات ، ومعها أيضا بورصة باريس فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ ، إليكم قيمة
 هذه الأسهم بعد عشر سنوات .

٣٣٤,١	طوكيو
٢٥٢,٤	امستردام
٢٣٨,٥	فرانكفورت
٢١٣,٩	باريس
١٧٣,٣	لندن
١٧٢,٢	نيويورك
١٧٢,٠	زيورخ

والنتائج مثيرة للدهشة حقا : فعلى الرغم من الغليان السائد فى أسواق الأوراق المالية
 الانجلو - ساكسونية طوال الثمانينات ، فإن الغلبة كانت بشكل واضح للأسواق الراينية
 (باستثناء زيورخ التى يرجع ركودها منذ عام ١٩٨٦ إلى مشاكل خاصة بسويسرا فى
 مواجهة السوق الأوروبية الموحدة) .

ومع ذلك فإننى أقدم هذه النتيجة مع تحفظى لأن الأرقام الواردة عليه ليست سوى حصيلة حسابات شخصية ، لا بحث علمى يفترض على الأقل المقارنة بين عينات المؤشرات. ومن جهة أخرى فإن هذه النتيجة جزئية فقط لأنها لا تشمل عوائد الأسهم (وهى أعلى فى البلدان الانجلو - ساكسونية) ولا تشمل أسعار العملات أو الضرائب . غير أن ذلك يعود على الأقل بفائدة ، ألا وهى طمأنة صغار حملة الأسهم والتأكيد على أن النتيجة هى على أقل تقدير التعادل بين فريقى المباراة .

وهناك بالطبع استثناء واحد فيما يتعلق باليابان ، حيث تحولت أحيانا صحوة البورصة منذ بداية الثمانينات إلى حالات جموح حقا ترتب عليها ارتفاع قياسى لأسعار المؤشر الشهير نيكاي . وبلغت علاقة أسعار الأسهم بأرباح الشركات حوالى ٦٠ ، مما يمثل ٤ إلى ٦ أضعاف ما يلاحظ فى الولايات المتحدة أو بريطانيا . وهكذا حققت بنوك الأعمال اليابانية الكبرى مكاسب هائلة . وفى العالم المالى الدولى الصغير يعرف الكل اليوم نومورا ، وداى - ايتش ، وسوميتومو ودايوا ، وهى جميعا أسواق عقود آجلة أو اختيارية فتحت أبوابها فى اليابان ، ومقتبسة من أسواق شيكاغو ولندن وباريس . وبالطبع سجلت سوق الأوراق المالية اليابانية انخفاضا كبيرا منذ عام ١٩٩١ مما أعادها إلى مستوى الولايات المتحدة وأوروبا .

وفى المانيا انطلقت البنوك الكبيرة فى الأسواق الدولية الجديدة فى وقت متأخر وهو أمر يؤسف له لأنه ليس جزءا من مفاهيمها . لقد استيقظ عالم المال تحت تأثير ذلك « الحفل الأمريكى » . فكان بذخ وأضواء الاستعراضات الصاخبة أثرا مع مرور الزمن على فضيلة مدرسة داخلية للراهبات . ومن الواضح أن البورصة فى فرانكفورت وطوكيو تزيد أن تثار لنفسها .

وعلى أى حال فقد تسببت عمليتان جرتا مؤخرا فى إحداث شرخ فى التقاليد المالية الحمائية التى يتميز بها النموذج الراينى .

جرت العملية الأولى فى بداية عام ١٩٩١ ، حيث اقترحت نات - ند ، وهى أكبر شركة تأمين هولندية عرض تبادل عام بين أسهمها وأسهم بنك « إن. إم. بى » ، ثالث البنوك الهولندية ، بغية تحقيق اندماج لم تكن له أى سابقة فى البلاد . وقد احتج فورا صغار أصحاب الأسهم الذين تضمهم رابطة ، على شروط التبادل باعتبارها غير كافية .

ومن جهة أخرى ، كانت مجموعة التأمينات « أيجون » تمتلك ١٧٪ من أسهم نات - ند. غير أن جهود صغار حملة الأسهم مجتمة لم تتمكن ، بعد رفع سعر العرض الأصلي ، من منع ذلك الاندماج الذى كان بمثابة رمز لتغلغل النموذج الانجلو- ساكسونى على ضفاف نهر الراين .

والعملية الثانية تخص بيريللى - كونتيننتال ، وهى ملفقة للأنظار لأنها تتعلق بتدخل شركة إيطالية فى ألمانيا. فقد اشترت تلك الشركة المتخصصة فى صناعة الإطارات المطاطية ، وهى خامس شركة عالمية فى سوق تتميز بتركزها الشديد ، اشترت شيئا فشيئا ٥١٪ من أسهم شركة جومى وركه المنافسة لها . غير أن ذلك لم يمنحها عمليا أى سلطة لأن لائحة شركة جومى وركه تقرر ، كما هو شائع فى ألمانيا ، أن عدد حقوق التصويت لايتعدى الـ ٥٪ أيا كان حجم حصة المساهم وهكذا رفضت بالطبع إدارة جومى وركه اقتراح الدمج الذى عرضته بيريللى .

غير أن الجديد فى الأمر هو توصل أصحاب الأسهم إلى الدعوة لاجتماع استثنائى للجمعية العمومية قام بإلغاء الشرط الخاص بالحد الأقصى لحقوق التصويت فى حدود ٥٪. وتم إلغاء ذلك الشرط بـ ٦٦٪ من الأصوات . وانتهزم المجلس الإدارى وانتصر حملة الأسهم . ويسجل هذا التحول فى التاريخ المالى للرأسمالية الألمانية تصاعد نفوذ حملة الأسهم على حساب المديرين ، وهو لايمكن إلا أن يسهم فى بث الحيوية فى البورصة .

ومع هذه الأهمية الجديدة التى اكتسبتها المالية شيئا فشيئا خاصة عن طريق أصحاب الأسهم ، تطور دور البنوك لإزاء المنشآت . وقد لاحظ المراقبون فى ألمانيا أن مفهوم « البيت المصرفى » (HAUS - BANK) بدأ يتراجع ، على نحو ما مثل تقليد « طبيب العائلة » فى فرنسا . فالمنشآت التى تغريها البنوك الأجنبية بعروضها السخية ، ومزايا السوق المالية تصبح أقل إخلاصا مما كانت حيال بنكها المعتاد . ومن جهة أخرى لم تعد البنوك تحمل ، كما فى الماضى بشكل منتظم ، توكيلات أصحاب الأسهم فى الجمعيات العمومية، الذين تدير لهم حساباتهم . ويتعين عليها أن تحصل من الآن فصاعدا على توكيلات صريحة.. وبصفة عامة تطالب بعض الأحزاب السياسية الألمانية مثل الحزب الاشتراكى الديمقراطى والحزب الليبرالى بالحد من السلطة التى تمارسها البنوك على الاقتصاد. والهدف الذى تسعى إليه هو قصر حجمها داخل رأسمال المنشآت على ١٥٪ .

وتترتب عاقبة أخرى على تصاعد نفوذ الأسواق المالية فى البلدان الرأبئة ، وهى الفقدان النسبى لاسئقلائية السلطات النقدية الوطنية وكذلك اسئقلائية السلطات العامة على وجه العموم . والظاهرة منطقية بالطبع . فكلما أصبحت الأسواق المالية والنشاطات المالية دولية ، غدت البنوك المركزية وقيادات الخزينة واقعة تحت تأثير تحركات رؤوس الأموال الدولية وردود فعل الأسواق الداخلية ، ولم تعد تتصرف بنفس الحرية بخصوص المتغيرات الاقتصادية الكبرى : الضرائب ، ومعدلات الفائدة ، والكتلة النقدية .. الخ .

وتجربة الاستقطاع من المنبع التى حاول المستشار هلموت كول أن يفرضها فى المانيا الاتحادية واضطر إلى التخلى عنها نتيجة لهروب رؤوس الأموال بالجملة مثال واضح لتلك التبعية الجديدة. ورغم أن البنك المركزى الألمانى انفرد فى يناير ١٩٩١ برفع معدلات الفائدة ، مناقضا بذلك القرار الذى اتخذه قبل ذلك بعشرة أيام السبعة الكبار ، إلا أن البنكين المركزين اليابانى والألمانى مضطران إلى مواءمة تطورات معدلات الفائدة عندهما مع التطورات الخاصة باليورو - دولار التى تتوقف بدورها وبشكل وثيق على القرارات التى يتخذها الاحتياطى الفيدرالى . وهذه الاستقلائية الأدنى التى تتمتع بها السلطات النقدية اليابانية والألمانية تعبر عن استقلائية أدنى للسياسات الاقتصادية المناقضة لقوة هذين البلدين فى إطار الاقتصاد العالمى .

وهل يتعين أن ندرج أخيرا فى هذا الفصل الخاص بالعدوى المالية الخاصة بالنموذج الأمريكى الجديد ، ظهور تصرفات مريبة تقع تحت طائلة القانون وترتبط بشكل وثيق « باقتصاد الكازينو » ؟ فاختلاسات الأموال ، وجريمة استغلال الأسرار الاقتصادية والتزوير باتت تحتل العناوين الرئيسية فى الصحف . فقد ثارت ضجة شديدة فى المانيا ، على أثر فضيحة ذات مغزى مست فولكس فاجن ، فقد تبين أن أحد كوادر الشركة الكبار كان يضارب بأموالها فى الأسواق المالية . وعلى العكس فإن أى شركة أمريكية ما كانت ستسمح لنفسها على الأرجح أن تسهم ، كما فعلت المانيا ، فى بناء مصنع كيماويات فى العراق . ومن ذا الذى يمكنه أن يبدى أسفه لاضطرار البنوك السويسرية إلى التخلى عن الأسرار « المقدسة » المتعلقة بحساباتها السرية تحت الضغط الأمريكى ، وهو الأمر الذى أثار غضب صدام حسين عندما تم تجميد ٢٠ مليار دولار يمتلكها العراق فى خزائن بنوك جنيف وبارل وزوريخ ؟

وفي اليابان تتعرض أخلاقيات الكابوتو شو (البورصة) للمطاعن . فهناك العديد من العمليات المالية التي تنم عن تصرفات من المافيا أو عن تلاعبات بمعدلات فائدة غير قانونية تماما . ولم تحرم اليابان نفسها من الفضائح المالية ، فقد سقط رئيسان للوزارة في قضية شركة ريكروت كوزموس ، كما هو معروف .

وباختصار فإن المال « السهل » بدا يتغلغل شيئا فشيئا في قلب اقتصاديات النموذج الرأبى . وما يدعو للأسف أن هذه البلاد غير محصنة على عكس البلدان الانجلو - ساكسوية ، ضد مثل تلك الأوضاع ، ولا تتوفر لديها النظم الضرورية لذلك ولا وسائل التقصى . غير أن كل هذا ليس سوى القليل من الزبد الذى يطفو فوق تلك الموجة العارمة المسماة ، الشمولية المالية .

وما لا شك فيه أن المالية هى إحدى أقوى وسائل الترويج للنموذج الأمريكى الجديد . وقد تبين دورها فى تطور الرأسمالية الأمريكية وتأثيرها على الرأسماليتين اليابانية والألمانية . والواقع أن المالية أداة ذات قدرة فائقة لنشر الأفكار الرأسمالية وتعزيز دور السوق فى المجال الاقتصادى ، والوصاية التى يفرضها على المنشآت .

وقد اشتدت وطأة السوق المالية منذ خمس عشرة سنة بشكل ضخم لم يمهّد من قبل فى مجمل البلدان الرأسمالية . إنها ظاهرة الشمولية المالية التى أصابت العالم بقوة لا سابق لها . وتعتمد تلك الشمولية على اتجاهات خطيرة ليست عابرة بل موجة عارمة صادرة من الأعماق : التجديد ، والتدويل ، والغاء القيود . وقبل أن نتدارس تلك العناصر الأساسية ، يتعين أن نعود إلى تاريخ ظاهرة الشمولية المالية للتعرف على التصدعات التى أدت إلى ذلك النمو الخرافى لعالم المالية .

التصدعات

من العسير تحديد تاريخ ظهور الشمولية المالية ، إذ أن التحركات الدولية لرؤوس الأموال موجودة منذ قرون . فالمصرفيون اللومبارديون هم الذين كانوا يمولون أوروبا النهضة ، كما يشهد على ذلك « معدل الفائدة اللومبار » ، وهو معدل الفائدة الذى يقرره البنك المركزى الألمانى أو لومبار ستريت ، وهو أحد الشوارع الرئيسية فى لندن . وفيما بعد عمد الإنجليز والفرنسيون إلى تصدير رؤوس أموالهم فى القرن التاسع عشر على

نطاق العالم بأسره ، وبالأخص فى امبراطوريتيهما الاستعماريتين . فلادخار الفرنسى والانجليزى كانا الممول للقروض الروسية ولديون تركيا .

وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت القدرة المالية البريطانية هائلة على الصعيد الدولى ، حتى وإن كان نفوذ الولايات المتحدة بدأ يظهر . وقد أثبتت أزمة ١٩٢٩ مدى نفوذ التحركات المالية إذ أن الصدمات التى تعرضت لها البورصات انتقلت عن طريق القنوات المالية الدولية . وبدا أن النظام المالى الدولى قد أصبح رصينا بشكل ثابت غداة الحرب العالمية الثانية وأن الدول حريصة على الحفاظ على استقرار ودوام الترتيبات التى تم الاتفاق عليها .

وبدا النظام المالى والنقدى الدولى التابع من اتفاقيات بريتون وودز متين البنية ومتماسكا ومؤتمنا . فالذهب هو المرجع الأخير والدولار صنوه (AS GOOD AS GOLD) والعملات الأخرى تتحدد من خلال علاقتها مع العملة الأمريكية وذلك فى إطار نظام قائم على تعادلات ثابتة . وأنشئت مؤسسات للحفاظ على هذا النظام : صندوق النقد الدولى المكلف بالسهر على تسوية موازين المدفوعات ، والبنك الدولى للتنمية والتعمير . ويعتمد هذا النظام بالكامل على تفوق الدولار الذى لا جدال فيه ، باعتباره المرجع بالنسبة للعملات الأخرى والأداة المستخدمة فى التبادل الدولى ، وهو ما يتمشى منطقيا مع التفوق الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة التى تحقق نصف الإنتاج العالمى ، وتمتلك ٥٠٪ من مخزون الذهب فضلا عن تقدمها التقنى الكبير . وترتبت على ذلك الهيمنة النقدية والمالية التى ما كان أحد يستطيع أن يتحداها . وحصيلة كل ذلك الحفاظ على منطق الاقتصاد فى إطار الدول ، وبالأخص الولايات المتحدة .

غير أن ذلك التكوين الجميل لم يصمد أمام التقلبات المالية والنقدية التى أصابت الاقتصاد العالمى الذى تعرض لثلاثة تصدعات أساسية ، أولها : تدهور الهيمنة الأمريكية بسرعة والدولار فى أعقابها . ثم تغلب أوروبا واليابان على تخلفها ، وتصبح عملات أخرى دولية : المارك ، والفرنك السويسرى ، والين .

وثانيا : ينهار نظام بريتون وودز فى أحد أيام شهر أغسطس ١٩٧١ ، وبالضبط فى ١٥ منه ، عندما أعلن الرئيس نيكسون نهاية قابلية تحويل الدولار إلى ذهب . وانخفضت قيمة الدولار بنسبة ٨٠٪ . وتقرر بمقتضى اتفاقيات جامايكا فى عام ١٩٧٦ التخلي

نهائيا عن نظام المبادلات الثابتة والاعتماد على نظام التعويم . ومن جهة أخرى فشل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فى تحقيق أهدافهما ، لعدم توصلهما أبدا إلى إلزام الدول بالالتزام بانضباط جماعى . وعلى أى حال كان مقضيا على اتفاقيات بریتون وودز أن تفشل بحكم تناقضاتها هى نفسها . فقد كان الدولار خاضعا لضرورتين متناقضتين بحكم أهميته فى تمويل الاقتصاد العالمى : فكان عليه من جهة ، أن يزود العالم بأموال سائلة كافية لكى تدور الآله ، أى الإبقاء فى الواقع على عجز ميزان المدفوعات الأمريكية لتوفير الدولارات اللازمة ، ومن جهة أخرى كان يتعين على السلطات الأمريكية أن تضمن قابلية تحويل عملتها إلى ذهب والحد من عجزها الخارجى لأسباب جلية . وهكذا تبدى المأزق فى حل من اثنين : إما خنق الاقتصاد العالمى أو التماهى إلى ما لا نهاية فى العجز وفى كم الدولارات المتداول ، مع عجز الولايات المتحدة عن تنفيذ التزاماتها . وهكذا تحطمت اتفاقيات بریتون وودز وأودت معها بكل ما بدا نظاما وانضباطا جماعيا منذ عام ١٩٤٥ . وبدأت العملات تعوم حسب تيارات تنقلات رؤوس الأموال الصاخبة بقدر أو آخر .

وجرى انقلاب أساسى آخر نجم عن سقوط ذلك النظام المؤسس . وهو شبه رمزى لأنه ينال من طبيعة النقد الذى يصبح سلعة ككل السلع الأخرى ، وفقا للصفة الشهيرة التى وضعها ميلتون فريدمان الاقتصادى المتزعم الليبرالية المتطرفة فى شيكاغو . فهى سلعة شأنها شأن المنشأة التى تعتبر (COMMODITY) فى النموذج الأنجلو - ساكسونى ، و (COMMUNITY) أى قيمة جماعية فى النموذج الألمانى - اليابانى . ولم تعد العملة معيارا ثابتا لا يمكن المساس به ومقدسا ، من حيث ثبات قيمته طوال القرن التاسع عشر . لقد تحولت العملة بذلك إلى رصيد كأى سلعة أخرى يتم تبادلها فى الأسواق مثل القمح والمعادن والأبقار . ولذا ستطبق بشأنها التقنيات التى راجت فى أسواق المنتجات الزراعية والمواد الأولية ، بإنشاء أسواق آجلة واختيارات ومقايضات ، وهى أدوات تسمح للمزارعين والمربين ببيع عظام الخنازير وعصير البرتقال وفول الصويا قبل التسليم بثلاثة شهور فى أسواق شيكاغو الكبرى . وبالطبع فقد نمت فى شيكاغو معدلات الفائدة وعقود تبادل المارك / الدولار الآجلة . وهكذا تغير وضع النقد وتسبب فى موجة من الابتكارات المالية .

والتصدع الأخير الذى أدى إلى انطلاق المالية يتمثل فى اختلالات الموازين الدولية . فقد ساد الاضطراب فى العالم منذ عام ١٩٧٣ مع صدمات البترول، وخدمات الدولار ، واختلالات الموازين التجارية ، وديون العالم الثالث . وتمثل ذلك فى تذبذبات مذهلة وعنيفة للغاية شملت المتغيرات المالية الرئيسية : معدلات الفائدة ، وتبادل العملات ، وأسعار الأسهم والسندات فى البورصة . فالتغيرات التى طرأت مثلاً على معدلات الفائدة خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٨٠ تجاوزت عشرة أبناط .

وفى مواجهة تلك التشككات لا يجب أن ندهش عندما نجد أن المضاربين عموماً حاولوا حماية أنفسهم ، مما ساهم فى انتشار الأسواق الآجلة والاختيارية . ولنا أن نتصور مدى المجازفات التى يتعرض لها مستثمر فرنسى يتفق على عملية فى الولايات المتحدة تمتد خمس أو عشر سنوات . فلو هبط سعر الدولار بنسبة ٥٠٪ (وهذا ماحدث فعلاً مرتين خلال عشر سنوات) لذهبت كل مردودية ذلك الاستثمار هباء . كما أن أى تغير بهذا المدى فى الاتجاه السى يكون بمثابة كارثة محققة بالنسبة لمستورد ينحصر ربحه فى نسبة مئوية محدودة . ولكن تلك التغيرات أضحت يومية . وهكذا تكونت كتل مالية هائلة تدور حول الكرة الأرضية بخصوص منتجات غير مادية بالكامل ، ومفترض فيها أن تغطى مجازفات لم يعد أحد يدركها ، وإن كان يتعين على الكل أن يتحملها . وبدفعنا ذلك إلى التعرض لأول تلك الاتجاهات الأساسية التى تسببت فى ظاهرة الشمولية المالية ، ألا وهى الابتكارات .

الابتكارات : وسيلة فى خدمة المالية

ما كان يمكن أن تحدث ظاهرة الشمولية المالية بمثل تلك الأبعاد لولا الوسائل التكنولوجية والقانونية . فعلى الصعيد التكنولوجى زودت المعلوماتية والاتصالات السريعة بالأجهزة الحديثة ، زودت الأسواق المالية بأسلحتها وقدراتها . فالمعطيات المالية تتداول بكل حرية فى أنحاء العالم ويمكن التعامل بها فوراً وذلك بفضل العقول الالكترونية والاقمار الصناعية والكابلات . وهكذا أتاح استخدام التكنولوجيات الحديثة خفض تكلفة التعاملات بنسبة ٩٨٪ . فالفتيان الذهبون الجالسون أمام الشاشات يتدخلون بشكل متواصل فى مختلف أسواق العالم . وسندات الخزينة الأمريكية تتداول فى باريس . ويتم

التفاوض على أسهم إلف - أكيثان فى لندن أو طوكيو . وكان أول تعامل بالايكو الأوروبى فى بورصة شيكاغو . وهكذا قدمت التكنولوجيا وسيلة النقل التى ساعدت على التوسع المالى .

والعنصر الثانى فى الابتكار مالى المصدر . فحتى السبعينات ظل المجال المالى محدودا فى قدرته على الابتكار والخلق . وكانت البنوك تقدم القروض ولا تتعامل فى الأسواق إلا بالأسهم والسندات . غير أن الأسواق المالية شهدت منذ خمس عشرة سنة ظهور تشكيلة كبيرة ، لا سابق لها من المنتجات الجديدة ، من أذون الاكتتاب واستبدال للاختيارات ، وانتشرت منتجات تحمل أسماء عجيبة ومنها على سبيل المثال الـ *NIF* والـ *TRUF* ، و *MOFF* .. الخ .

وهكذا تم بناء مجال مالى جديد أصبحت لأهميته الأولوية . وفى أسواق شيكاغو الآجلة ، حيث يتم تداول أغلب تلك المنتجات الجديدة يتراوح حجم التعاملات ما بين ضعفى وثلاثة أضعاف التعاملات فى وول ستريت . كما ازدهرت تلك المستحقات أيضا على النطاق العالمى ، مما زاد من شمولية الأسواق . وبالطبع فإن المنتجات التى يتم التعامل بها فى أى بلد متاحة أيضا للأجانب . بل إن السلطات العامة تشجع على تدويل الأسواق الجديدة فالـ *MATIF* الفرنسى (السوق الآجلة للاستثمارات المالية) من بين الأسواق التى يشارك الألمان فى شراء أسهمها لأن النموذج الراينى بمؤسساته المصرفية القوية ، وتعلقه بالقيم الثابتة والمأمونة ، تأخر إلى حد كبير فى خوض مجال تلك المستحقات الشديدة التكلفة التى يعشقها الانجلو ساكسون . كما أن الشمولية المالية تعنى كذلك تحرر العملة من صرامة المعاملات المصرفية وتفضيل نزوات البورصة . وبصفة عامة ، تعزز التدويل المالى بقدر عظيم اعتمادا على مفاهيم وتقنيات انجلو - ساكسونية .

وهكذا فإن ذلك التدويل للمجال المالى جاء نتيجة مباشرة لنموه . كما أنه بشكل أساسى أيضا انعكاس للطابع العالمى للاقتصاد الذى شمل كافة المجالات ودفع معه المالية .

وتنتشر هذه الظاهرة فى بدايتها عن طريق التجارة . وتلك حقيقة واضحة أقدم من الرأسمالية . أما الجديد فى الأمر فهو انطلاقة التجارة العالمية مع حلول عام ١٩٤٥ . فقد نمت التجارة بوتيرة أسرع مرتين من نمو الإنتاج العالمى ، وفى ذلك دليل على

تزايد نسبة المنتجات والخدمات التي يتم تبادلها على الصعيد الدولي ، إلى تلك التي تبقى داخل البلاد . فالاقتصاديات التي تنفتح على الخارج يتزايد استيرادها بالنسبة لإجمالي الناتج القومي . وقد تضاعف مثلا الاستيراد في الولايات المتحدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٠ فأصبح بنسبة ١٤٪ منه ، وهو يبلغ في فرنسا نسبة ٢٣٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ١٥٪ في عام ١٩٦٠ .

ودينامية التجارة الدولية قوية للغاية ، وهي تؤدي إلى تدويل الصناعة تحت تأثير حركتين . فهناك من جهة المنشآت التي تسعى إلى كسب أسواق جديدة وتستقر بقدر الإمكان على مقربة من العملاء ، وذلك هو موقف الشركات المتعددة الجنسيات . ومن جهة أخرى يتعين على بعض المنشآت أن تنقل جزءا من إنتاجها لكي تخفض تكلفة اليد العاملة . وهكذا تنتج الصناعات الالكترونية جزءا كبيرا من العناصر الأساسية في الأجهزة في جنوب شرق آسيا .

ويحدث التدويل التجاري والصناعي تدفقات مالية دولية هائلة ، إذ يتعين تمويل التجارة العالمية والاستثمارات الدولية ، وتغطية المخاطر وتحويل الفوائد .. الخ وهكذا تتغذى الدينامية المالية عن طريق تزايد الحاجة إلى رؤوس أموال عبر الحدود . وتضاف إلى ذلك التحركات المالية الناجمة عن فوائض البترول الخاصة بمنظمة البلدان المصدرة للبترول أو الفوائض اليابانية أو الألمانية التي يتم توظيفها في المناطق المحتاجة لرؤوس أموال .

وبصفة عامة ، تمثل رؤوس الأموال الدولية كما هائلا في حركة متواصلة في أنحاء العالم أجمع . وفي أسواق الصرافة يبلغ حجم التعاملات اليومية حوالي ٩٠٠ مليار دولار ، أي ما يعادل إجمالي الناتج القومي السنوي في فرنسا ، علما بأن إجمالي احتياطيات البنوك المركزية يصل إلى حوالي ٧٠٠ مليار دولار . وتعتبر رؤوس الأموال الحدود والمحيطات والصحارى في ثوان ، وتستثمر في آن واحد في كافة أسواق العالم بلا توقف أو هوادة . وعندما تغلق بورصة طوكيو أبوابها تنتقل الحركة إلى لندن التي تفتح أبوابها ، ومن بعدها نيويورك لتعود من جديد إلى طوكيو في غضون ساعات . ويتعين على الوسطاء الماليين ، ومنهم البنوك بالأخص ، أن يقيموا شبكات لهم تغطي الأقطاب المالية الثلاثة الكبرى : الولايات المتحدة واليابان وأوروبا . وهكذا نقل نومورا ،

بنك الأعمال اليابانى الكبير ، مركز قيادة عملياته فى الأسواق إلى لندن . ولم تعد هناك سوى سوق واحدة عالمية للمالية .

إلغاء القيود أم فرضها ؟

والعامل الأخير الذى أوجد ظاهرة الشمولية ، وهو ليس أقلها ، كان إلغاء القيود . ونحن نعرف تأثير القيود على حركة رؤوس الأموال . ففى الستينات لجأت البنوك الأمريكية إلى نقل نشاطها إلى لندن على نطاق واسع لكى تتغلب على القيود التى تترتب على خرقها عقوبات . وهكذا نمت سوق اليورو دولار . وعلى العكس يسمح إلغاء القيود بإطلاق العنان للأسواق الدولية . ففى الولايات المتحدة ، أدى إلغاء نظام الـ Q الشهير الذى كان يحد من دفع أرباح الفوائد عند الطلب ، إلى تضاعف نشاط البنوك عشرات المرات ، وهى منطلقة فى تصيدها المحموم للعملاء . وفى فرنسا حقق إنشاء سيكاف (SICAV - شركة الاستثمار ذات رؤوس الأموال المتغيرة) و F.C.P. (الصندوق المشترك لتوظيف الأموال) فى عام ١٩٧٨ ، نجاحا كبيرا ، إذ أن الشركتين تديران حاليا ما يربو على ١,٥٠٠ مليار فرنك فرنسى .

وقد انتشر إلغاء القيود تحت تأثير أمريكا وإنجلترا . وخففت الأسواق المالية المختلفة من قيودها وأزالت الحواجز وحطمت المتاريس حتى تظل مشاركة فى السباق . وفى فرنسا ألغيت قيود الأسواق المالية على نطاق واسع لكى تلحق بسوق لندن ، حتى لا يلحق الضرر بباريس .

وهكذا يحمل المجال المالى فى طياته منطلقا مزدوجا . فهو ينتشر ، من جهة ، متجاهلا الحدود والدول . وذلك هو منطق التدويل . ولم تعد المالية تقنع بالإطار القومى الضيق للغاية والذى لم يعد كافيا . وهى تقضى على الحدود وتجبر الدول على الرضوخ لها . وقد كتب موريس آليه ، الحاصل على جائزة نوبل يقول : « لقد أصبح العالم كازينو كبيرا توزعت موائد اللعب فيه على كل خطوط الطول والعرض » . ويتضمن المجال المالى من جهة أخرى منطق السوق الصارم . فهو بلا حدود ولا ضابط أو رابط ، ومصحوب بفيض من الابتكارات وأيضاً بمخاطر الانهيار والعمليات المريبة .

وبذلك أصبحت الشمولية المالية الأداة الرئيسية والفائقة القوة للترويج للنموذج

الليبرالى المتطرف . ولم يعد نيله من الثقافات الاقتصادية الأفضل تركيا ، ومنها بالأخص ثقافات البلدان الراينية ، أمرا مستغربا . وهكذا فإن النموذج الأمريكى الريحانى الجديد أصبح لديه إلى جانب الدعاية الواسعة النطاق والنجاحات التى أحرزها ، أنصاره فى صفوف المعسكر المناهض له .